في الاول على مدة حضر وكذا في الثاني ان اقام فيلزمه كما مر والا وجب الترع ويجزيه ما زاد على مدة المقيم ولو مسح لحدي رجليه حضرا ثم سافر ومسح الاخرى سفرا اتم مسح مقيم كما صححه النووي تغليبا للحضر خلافا للرافعي ومثل ذلك ما لو مسح احدي رجليه وهو عاص ثم اقلع عن معصيته بعد توبته فيما يظهر **تنبيه** قد علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضرا وعصيانه انما هو بالتاخير لا بالسفر الذي به الرخصة ولا يشترط في الخف ان يكون حلالا لان الخف ليس فيه الرخصة لانه المجوز له السفر فيكفي المسح على المغصوب والدهان الصفيق والمخرق من قصة وذهب للرجل كالنعل بتراب مغصوب ويستثنى في العباب ما لوا كان اللابس للخف محرما بنسك ووجده ظاهرا والفرق بينه وبين المغصوب ان المحرم ممنوع عن اللبس من حيث هو لبس فصار كالخف الذي لا يمكن تتابع المشي فيه والتي عن لبس المغصوب من حيث انه متعد في استعمال مال الغير والمستثنى غير جلد الادمي اذا الحقه منه حفا والظاهر انه كالمغصوب ولا يجزيء المسح على جرموق وهو خف فوق خف ان كان فوق قوي ضعيفا كان او قويا لورود الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لا تعم الحاجة اليه

Copyright © King Saud University